الفصل الثالث

مستويان، ثلاثة مستويات، مستويات عدة

العولمة من فوق بدلت الإطار الذي يحدث ضمنه العمل الاجتماعي. وكما رأينا في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن العولمة من فوق قد زادت زيادة كبيرة قوة الشركات الكبرى العالمية والأسواق العالمية، وحدّت من سلطة الحكومات، وقوّت المؤسسات الدولية، التي لا تخضع إجمالاً للمساءلة الديموقراطية. هذه التبدلات تطرح أسئلة عن السلطة السياسية الجديدة في التاريخ البشري وتتطلب من الذين يودون تحدي العولمة من فوق أن يفكروا بطرق جديدة.

إن البحث في ما يجب عمله بشأن العولمة يلازمه انشقاق بين تعزيز المؤسسات الدولية من جهة وتعزيز السيادة الوطنية من جهة أخرى. عند أحد القطبين يقف أصحاب الحجة القائلة إن العولمة في طريقها إلى أن تكون

دولة عالمية وان هذا التوجه يجب دعمه:

«إن النظام السياسي القائم على المؤسسات العالمية، وهو يحدث لأول مرة في تاريخ العالم، أخذ يمتلك القدرة على إدارة مناهج النظام العالمي العصري.. ومع أن فكرة وجود دولة عالمية قد تكون شبحاً مرعباً لبعض الناس، فإننا متفائلون بشأنها»[1].

ويقف عند القطب الآخر أصحاب الحجة القائلة إن «مصالح العمال والحركات الاقتصادية ـ الاجتماعية في سائر أنحاء العالم هي الآن، وبدون أي لبس، في وقف وإلغاء عملية إقامة دولة عالمية لا تخدم إلا المصالح رأس المالية»[2]. هؤلاء يدعون بدلاً من ذلك إلى الانسحاب من الاقتصاد العالمي وإعادة تأكيد السيادة الاقتصادية الوطنية.

(1) تيري بوزويل وكريس تشيز ـ دن» لولبية رأس المال والاشتراكية» (باولدر، لين ريتر، 1999). ان بوزويل وتشيز دَنْ لا يصوران الانتقال من السياسة العالمية إلى الدولة العالمية على أنه أمر محتوم.

(2) باتريك بوند، «عمال العالم، إقفزوا من فوق السياج» شبكة زد، 23 شباط/ فبراير 2000. ان مثل هذه الهموم بشأن الصبغة غير الديموقراطية للمؤسسات العالمية لا مسوغ لها بتاتاً، ليس لأنها عالمية، بل لأن المؤسسات العالمية القائمة فعلاً مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية تعمل وكأنها لا تعدو كثيراً كونها وكيلة لرأس المال العالمي.

إن هذا الانشقاق، لحسن الحظ، انشقاق زائف. فالخيار الحقيقي ليس بين سلطة عالمية وأخرى وطنية، بل بين عولمة من فوق تسلب الناس قوتهم على كل المستويات وعولمة من تحت توسع الحكم الذاتي ليس فقط على مستوى عالمي بل على المستوى الإقليمي، والوطني والمحلي أيضاً.

العولمة والدولة

بدلاً من أن تولِّد العولمة دولة عالمية فهي تولِّد نظاماً سياسياً معقداً متعدد المستويات، وهذا النظام يجعل من الفئات المألوفة للسيادة الوطنية مقابل الحكومة العالمية أقل شأناً على نحو متزايد بواسطة نظام من «السلطة المتداخلة وتعددية الولاء»[3]. ولا تشمل عناصر النظام فقط دولاً وسلسلة طويلة من المؤسسات العالمية، بل تشمل أيضاً مؤسسات إقليمية تتجاوز حدود الدولة مثل اتفاقية التجارة

(3) هيدلي بول، «المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية» (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، 1977) ص 245. في أثناء تأليف كتاب هيدلي بول، كان المؤلف يصف فقط نشوء توجه. راجع أيضاً البحث الذي أجرته مارغريت كيك وكاثرين سيكينك في كتاب «أنشطة تتجاوز الحدود: الدفاع عن الشبكات في السياسة الدولية»، (إيتاكا، مطبعة جامعة كورنل، 1998) الصفحات 209 وما بعد.

الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبي، كما تشمل كيانات محلية عابرة للحدود وغير خاضعة لدولة ما، وتتمتع باستقلال ذاتي متزايد في أجزاء كثيرة من العالم. وهي تشمل كذلك هيئات أقل رسمية، ولاسيما السلطة المتركزة في وزارة الخزينة الأمريكية التي تبدو مع الشركات الكبرى المؤسسة في الولايات المتحدة والمستثمرين الأمريكيين، جسداً واحداً، وتمارس نفوذاً مفرطاً على البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الدول السبع.

إن هذا النظام السياسي المنبثق حديثاً هو أقل شبهاً بدولة عالمية مما هو بالنظام السياسي متعدد المستويات والمتداخل الذي كان سائداً في أوروبا القرون الوسطى قبل ظهور الدولة ـ الأمة[4]. فالدول ـ الأمم، وخاصة أعظمها

(4) ضمن النطاق التاريخي للمؤسسات الحاكمة، نجد أن تلك المؤسسات الحاكمة المنبثقة على الساحة العابرة للدول ليست تماماً «لا دولة». إن العولمة تروج في الحقيقة «لسياسة عالمية للمؤسسات العالمية» مع «حكم عالمي». ولكن هذا يختلف اختلافاً جذرياً عن الدول ـ الأمم التاريخية. (لا ريب في أن السبب هو أن وصفها يتطلب استخدام تعابير ملتبسة مثل «سياسة» و«حكم»). ثمة طرق كثيرة لاختلاف المؤسسات العالمية في زمننا عن الدول ـ الأمم التقليدية.

أولاً، إن منظمات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لا تدعي لنفسها السيادة الحصرية على منطقة مستبعدةً =

قوة، تظل تمثل اللاعبين الأقوياء، ولكنها تكاد لا تمارس

= بذلك كيانات أخرى، سواء أكانت هذه دولاً أو مؤسسات دولية أخرى، ولكنها تدعي الحق في الولاية الحصرية على أي منطقة.

ثانياً، إن المؤسسات العالمية في زمننا لا تكتسب الشرعية بذاتها. إن اكتساب الدولة شرعيتها كان أصلاً ينتقل من الله إلى الملك ثم إلى مؤسسات الدولة». بعد ذلك أصبحت الدولة ذاتها مصدر شرعيتها (حسب صياغة بارتولوس القائلة ان الدول ـ المدن الإيطالية يجب الاعتراف بها بصفتها «جمعيات مستقلة لا تعترف بما هو أعلى منها» أو «بحكم وجودها»). لمعرفة خلفية أصول سيادة الدولة، راجع كتاب كوينتين سكينر «أسس الفكر السياسي الحديث» (كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج، 1978)، كلام بارتولوس، ص 351. في نهاية الأمر، السيادة الشعبية أعطت الدولة شرعيتها، ليست هناك شرعية مساوية لأي من صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو منظمة التجارة العالمية (ربما كان هناك شيء منها للأمم المتحدة: بالرغم من خضوعها رسمياً للدول، فقد اكتسبت شرعية مباشرة معينة من كونها تمثل شعوب العالم). أما شرعية صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فإنها مستمدة من الدول ـ الأمم. لمعرفة الخلفية التاريخية راجع أيضاً جيريمي بريشير في «إعادة النظر في المسألة القومية» السياسة الجديدة، سلسلة جديدة 3:1 (صيف 1987): 95 ـ 111.

ثالثاً، نشأت الدولة الحديثة تاريخياً كجزء من نظام دول تشكل إلى حد كبير من تفاعلات الدول بعضها مع بعض. في ما يخص المؤسسات العالمية الحالية، ليست لها «علاقات خارجية» عسكرية، ودبلوماسية وغيرها من العلاقات الخارجية التي من هذا القبيل. (لمعرفة مركزية «العلاقات الخارجية» في تشكيل الدول، راجع مايكل مان في كتابه «مصادر القوة الاجتماعية»).

رابعاً، إن المؤسسات العالمية الحالية لا تستعرض شيئاً مثل احتكار القوة العسكرية التي تحافظ عليها الدول ـ الأمم. ان العلاقة الملتبسة والمتطورة =

«السلطة النهائية والمطلقة» التي تعرّف السيادة تعريفاً كلاسيكياً[5].

وفي حين أن المؤسسات العالمية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، قد

= بين الروح العسكرية والعولمة هي موضوع هام خارج نطاق هذا الكتاب. يقول توماس فريدمان في تقديم حجته:
إن «العولمة تستدعي وجود تكوين مستقر للسلطة.. واليد الخفية للسوق لن تعمل بدون قبضة خفية.. والقبضة الخفية التي تحافظ على العالم آمناً بحيث تزدهر تقنيات وادي سيليكون، تسمى الجيش الأمريكي، وسلاح الجو والبحرية والمارينز في الولايات المتحدة».
توماس فريدمان «القواميس وشجرة الزيتون: فهم العولمة» (نيويورك: فارار، ستراوس وجيرو، 1999) ص 375. ولكن من دواعي السخرية، أن هذا التصريح المذهل صدر كجزء من هجمة على رأس الماليين الأمريكيين لأنهم لم يشاركوا في وجهة النظر هذه. «بالنسبة للكثير من المديرين التنفيذيين في وادي سيليكون لم يعد ثمة وجود للجغرافيا أو السياسة الجغرافية. عندما سألت مديراً تنفيذياً مختصاً بالأمور التكنولوجية خلال زيارة إلى وادي سيليكون في سنة 1998 متى كانت المرة الأخيرة التي تحدث فيها عن العراق أو روسيا أو الحروب الأجنبية، أجابني متفاخراً (ليس أكثر من مرة في السنة)» (ص 377). لمزيد من البحث في العلاقة بين العولمة والروح العسكرية، راجع موقع الشبكة الدولية الخاص بنزع السلاح والعولمة.

(5) ف. هـ. هنسلي «السيادة» (نيويورك، الكتب الأساسية، 1966) ص10. للاطلاع على تفكير حديث في العلوم السياسية حول «إخراج» السيادة من مثل هذا التعريف المطلق، راجع كارين لفتين في «اخضرار السيادة في السياسة العالمية» (كامبردج، مطبعة MIT، 1998). راجع أيضاً بريشير في «رؤى عالمية».

اكتسبت الكثير من السلطات التي كانت حصراً للحكومات الوطنية، فإن العولمة هي أكثر من مثل هذه المؤسسات العالمية. فلا بد من وجود استراتيجية وافية تعالج، ليس فقط المؤسسات الدولية، بل أيضاً السباق نحو الحضيض، وسلطة الشركات الكبرى العالمية، والتجبر المدمر الذي يمارسه رأس المال العالمي، وسيطرة الحكومات الغنية والمصالح التي تخدمها هذه الحكومات.

حدود سيادة الاقتصاد الوطني

ان فكرة استعادة سيادة الاقتصاد الوطني تظهر في صيغ سياسية متعددة. ترتئي إحدى الصيغ اليسارية الانسحاب من الاقتصاد العالمي ومؤسساته كطريقة تتيح اعتماد سياسات داخلية تقدمية وتنمية اقتصادية وطنية[6]. وثمة صيغة يمينية ترى في هذه الفكرة طريقة لإعادة تأكيد الناحية الوطنية والنظام الاجتماعي المحلي[7]. أما الصيغة التي يطرحها

(6) انظر، على سبيل المثال كتاب تم لانغ وكولن هاينز «الحماية الجديدة: حماية المستقبل من التجارة الحرة» (نيويورك، المطبعة الجديدة، 1993). هذا الكتاب يعكس ميلاً متكرراً لدى التقدميين دعاة الانسحاب من الاقتصاد العالمي للتأرجح بين الذين يدعون إلى السيادة الاقتصادية الوطنية، والاعتماد على الذات اقتصادياً ومحلياً، ومقاربة متعددة الأطراف كالتي جرى وصفها أدناه.

(7) راجع پاتريك بوكانان في كتاب «الخيانة الكبيرة: كيف تجري التضحية =

العالم الثالث فإنها تدعو إلى «فك ارتباط» الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي[8].

= بالسيادة الأمريكية والعدالة الاجتماعية على مذبح آلهة الاقتصاد العالمي» (بوسطن، ليتل براون، 1998).

(8) تعبير «فك الارتباط» delinking أكسبه شعبيته الاقتصادي الأفريقي سمير أمين. راجع كتابه «فك الارتباط» (لندن، كتب زد، 1990). فك الارتباط كان هو الاستراتيجية الأساسية للقومية في العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. سواء في استراتيجية التنمية (أي «استبدال الاستيراد») وفي «ڤيتنامان، ثلاث ڤيتنامات، عدة ڤيتنامات» في مقاومة الامبريالية. ولم يحالفها النجاح حتى في أوج قوة العالم الثالث، وحتى مع المساندة من الصين وروسيا. وأية دعوة للعودة إلى مثل هذه الاستراتيجية تحتاج إلى معالجة أسباب هذه الإخفاقات وأسباب الاعتقاد أنها لن تتكرر في بيئة الزمن الحالي للاقتصاد العالمي الأقل ترحيباً.

إن النخب الوطنية والدول ملتزمة بشكل طاغ بالليبرالية الجديدة وتبدي القليل من الاهتمام الحقيقي بمثل هذا البرنامج. أحد دعاة فك الارتباط يعترف:

> «إن معظم قادة وأحزاب مجتمعات العالم الثاني والعالم الثالث الذين كانوا (على الأقل مؤقتاً) يحتضنون أماني الناخبين من جماهير الشعب الذين يتراجع ولاؤهم بسرعة.. وكان التخلي عن الطبقات الفقيرة والطبقة العاملة لمصلحة المال الدولي هو المصير العام للكثير من أحزاب العمال والأحزاب الديموقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية، وكندا، واستراليا. وحتى في حالات بقاء الأحزاب التي كانت في وقت ما ثورية، في مركز السلطة في الدولة ـ الأمة، سارت الإيديولوجيات نحو رأس المالية الفجة.

كتاب پاتريك بوند «الأزمة الاقتصادية العالمية: نظرة من جنوب أفريقيا» آب/ أغسطس 1999 متوفر على شبكة الإنترنت. يقدم بوند عدة أمثلة =

لا ريب في أن العولمة من فوق قد قوّضت بعضاً من أهم وظائف الحكومات الوطنية والاقتصادات الوطنية. وإعادة بناء هذه الوظائف ستؤدي جانباً حاسماً من إصلاح الضرر الذي تسببت به العولمة. بيد أن فكرة استعادة السيادة الاقتصادية الوطنية لا توفر إطاراً يكفي لمعالجة المشاكل التي تسببها العولمة.

= لمساندة هذا الادعاء. ولا وجود لتكوين سياسي وطني ما من شأنه أن يبدأ بشوق، عند فك الارتباط مع رأس المال العالمي، بمتابعة استراتيجية تنمية وطنية بديلة.

عندما شرع سمير أمين بترويج مفهوم فك الارتباط قبل أكثر من عقد من السنين، أكد ان «فك الارتباط ليس بنفس معنى الاكتفاء الاقتصادي الذاتي عبر استبعاد التجارة الخارجية». راجع «مقدمة» سمير أمين في كتاب أ. محجوب «تعديل أو فك ارتباط: التجربة الأفريقية» (لندن، كتب زد، 1990) الصفحات .Xiii - Xii بيد أن بالإمكان أن نقول بقوة إن فك الارتباط مساوٍ للاكتفاء الذاتي الاقتصادي عبر استبعاد التجارة الخارجية ـ عزلة الاقتصاد الوطني ـ في الأحوال الراهنة. ولنتصور بلداً بمفرده وقد انسحب من منظمة التجارة العالمية، رافضاً خدمة دينها، ومشدداً على المتطلبات التقدمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي. فعدا عن العواقب قصيرة الأجل الجلية (أي العجز عن الحصول على قطع الغيار، أو الآلات، أو المواد الأولية، سوى بالمقايضة) سيكون على المدى البعيد معزولاً عن التكنولوجيا الحديثة، والإنترنت وعن كل شيء آخر يتم إيجاده في الاقتصاد العالمي. وهذه إنما هي وصفة لنقص التنمية. بطبيعة الحال، ليس من شأن بيئة اقتصادية عالمية مختلفة أن تفرض هذه العواقب، ولكن هذه بالضبط هي المسألة. فالبيئة الاقتصادية العالمية يجب تبديلها من أجل جعل التنمية الوطنية ممكنة.

لا مكان للاختباء

بالنسبة للذين يرون في مؤسسات كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي معلماً مركزياً من معالم العولمة ويرون فيها التعبير الرئيسي لأخطاء العولمة، الحل الواضح هو «أن نلقي بهذه المؤسسات من وراء ظهورنا» بإلغائها أو بانسحاب البلدان الأعضاء منها.

لسوء الحظ ان هذه المؤسسات لا تمثل سوى جزء صغير من عملية العولمة وجزء صغير من المشكلة التي تسببها العولمة للناس وللبيئة. فالأسواق العالمية تنمو والشركات الكبرى كانت في طريقها لأن تصبح عالمية قبل سنوات من وجود (نافتا) ومنظمة التجارة العالمية. وكان رأس المال الدولي يضغط ضغطاً شديداً على البلدان المدينة قبل وقت طويل من تدخل صندوق النقد الدولي لإدارة هذه العملية وعقلنتها.

وفي حين أن هذه المؤسسات حاولت بالتأكيد أن تتولى إدارة الاقتصاد العالمي لمصلحة رأس المال، وسرّعت بالتأكيد عملية العولمة، فمن غير المحتمل أن يغير الانسحاب من هذه المؤسسات أو إلغاؤها القوى المحركة الأربع الأشد تدميراً للطبقة العاملة، ولفقراء العالم، وللبيئة:

- التنافس العالمي على استخدام عمال بأجور أرخص،

وعلى أكلاف بيئية واجتماعية أدنى (السباق العالمي نحو الحضيض).

• قدرة رأس المال السريع الحركة على أن يدخل بلداً ليكون فيه فقاعة اقتصادية ثم يدمر البلد بانسحابه منها.

• قدرة الشركات الكبرى على المساومة مقابل الحكومات.

• القوة المتمركزة في الرابطة التي تربط بين وزارة المال الأمريكية والشركات الكبرى الأمريكية والمؤسسات العالمية من مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبعدم وجود استراتيجية ما لمعالجة هذه المشاكل، فإن الشعوب والدول ستظل تحت رحمة رأس المال العالمي حتى ولو اختفت من الوجود غداً منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

العولمة تتفوق على الأنظمة الوطنية

كثيراً ما يرى المدافعون عن السيادة الاقتصادية الوطنية في هذه السيادة طريقة لتفادي الضغوط الدولية التي تفرض سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، وهم يأملون في أن يتمكنوا من إيجاد سياسات وطنية أقل تقشفاً وأكثر توجهاً

نحو النمو. بيد أن التجربة التاريخية لعصر العولمة أظهرت أن سرعة تحرك رأس المال تحدّ كثيراً من قدرة حتى أغنى البلدان وأوفرها قوة على تطبيق سياسات التوسع في توفير كامل لفرص العمل.

ولدى تنشيط أي بلد اقتصاده، تكون النتيجة الميل نحو زيادة المستوردات والتضخم بدلاً من توفير فرص العمل والنمو. لقد حاول كل من جيمي كارتر وفرانسوا ميتران تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تنشيط النمو فجابه كل منهما التضخم، والعجز في الميزان التجاري والأزمات المالية، وبالتالي تخلى كل منهما عن المحاولة. وحدث ذلك أيضاً مع مارغريت تاتشر. وكما يقول ستيفن راتنر Steven Rattner، «عندما جرى تنشيط الاقتصاد البريطاني (في سنة 1986) لم تكن النتيجة إنتاجاً محلياً أعلى بل زيادة في المستوردات وزيادة في التضخم»[9]. كذلك فإن ضغط الاستثمار أرغم الرئيس بيل كلينتون على التخلي عن البرنامج التوسعي الذي انتخب على أساسه في مطلع التسعينيات من القرن العشرين[10].

(9) ستيفن راتنر «لا تستطيع أوروبا أن تشفي الاقتصاد البريطاني» نيويورك تايمز 9 كانون الأول/ ديسمبر 1990.

(10) القيود على رأس المال الوطني مطلوبة أحياناً كحل لمشكلة هروب رأس المال. وفي حين ان هذه القيود قد يكون لها دور بنّاء تؤديه، فإن فاعليتها =

ومنذ ذلك الحين، أصبح الدمج الاقتصادي العالمي، وخاصة سرعة تحرك المال عالمياً، كبيراً إلى حد أنه يصعب تعريف آثار سياسات التنشيط الوطنية، كما ان المبادرة اليابانية الكبرى للتوسع في الإنفاق العام في أواخر التسعينيات من القرن العشرين كانت قليلة الأثر على المدى البعيد، ربما باستثناء تعويم سوق الأسهم في الولايات المتحدة. وقد ازدهر اقتصاد الولايات المتحدة على الرغم من فائض في الميزانية الفيدرالية.

= في عصر العولمة محدودة تماماً ما لم تكن السياسة الوطنية مدعومة بتعاون دولي. من السهل جداً أن يسيل رأس المال من حول هذه القيود ومن السهل جداً للمستثمرين أن ينسحبوا من البلدان التي تفرض مثل هذه القيود من جانب واحد. مثلاً، قيود رأس المال التي طبقتها ماليزيا في أوج الأزمة المالية الآسيوية كانت إلى حد ما فعالة على المدى القصير ولكن الحكومة التي كانت قد أوجدتها، ما لبثت أن ألغتها إلى حد كبير في غضون سنتين. والصعوبة التي يواجهها بلد ما عندما يحافظ من جانب واحد على مثل هذه القيود على رأس المال حملت جين داريستا وغيرها من الخبراء، على اقتراح آليات مؤسساتية دولية جديدة كطريقة واحدة لجعل القيود على رأس المال والتدخلات الأخرى من قبل الدول ـ الأمم، قابلة للحياة. راجع دراسة جين داريستا بعنوان: «الأنظمة المالية في اقتصاد عالمي متحرر» التي أعدتها لمؤتمر حول أسواق رأس المال الدولية ومستقبل السياسة الاقتصادية. في كلية كوينز، جامعة كامبردج، 16 ـ 17 نيسان/ إبريل 1998. للاطلاع على عمل ذي علاقة بالموضوع، راجع موقع مركز الأسواق المالية على شبكة الإنترنت.

أخطار الاستراتيجيات الاقتصادية ذات الصبغة الوطنية

إن التأكيد الذي يحدث في غير محله على السيادة الوطنية يؤدي إلى خدمة القوميين اليمينيين من أمثال بات بوكانان Pat Buchanan وجان ماري لوپان Jean-Marie LePan الذين يعارضون أي شيء يمس الحق السيادي لدولهم في أن تفعل أي شيء يحلو لها، بغض النظر عن أثره على الآخرين. وهذا يتعارض مع الحاجة إلى الحد من القوة الوطنية بوسائل من مثل وضع أنظمة عالمية للبيئة، ومعاهدة حظر الألغام الفردية، ومحكمة الجزاء الدولية، والالتزامات الوطنية بموجب ميثاق الأمم المتحدة للامتناع عن العدوان المسلح[11].

إن التعرفات التي يتم فرضها بصورة أحادية لأغراض حماية المنتجات المحلية وأشكال الحماية الأخرى هي وسيلة منطقية لفك الارتباط ونتيجة محتملة لإلغاء نظام التجارة متعددة الأطراف. إن شخصاً مثل پاتريك بوند Patrick Bond، وهو داعية معروف لفك الارتباط، يقر أنه

(11) بصورة أعم، ثمة حاجة إلى ضغط داخلي وخارجي للتحكم «بالدول الشريرة». ان الذين أمضوا منا جانباً كبيراً من حياتهم مكافحين ضد الامبريالية الأمريكية يشعرون باهتمام خاص بإعطاء الشرعية لادعاءات السيادة الوطنية التي ما فتئت تستخدم كمسوغ لانتهاكات الولايات المتحدة القانون الدولي.

«سيكون من العسير أن نرى مسبقاً تعرفات جمركية للحماية من طراز تعرفات (سموت هاولي) Smoot - Hawley وهي تنحدر سريعاً بالتجارة، الأمر الذي يعيد إلى ذاكرتنا أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين»[12].

ثمة خطر أيضاً أن تتحول الساحة العالمية إلى عولمة من فوق لا تتوقف عند حد. وقدرة الحركة على تعبئة القوى في الساحة العالمية لعرقلة مشاريع النخبة والسير نحو تحقيق أهدافها، هي قدرة ذات شأن، وهذا ما أقامت الدليل عليه عرقلة اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف وتوقيع الاتفاقية الدولية الخاصة بالمواد العضوية المهندسة وراثياً. إن الانتقال من الساحة العالمية إلى الساحة الوطنية يعني التخلي عن قدرة التأثير في الساحة العالمية وتسليمها إلى عولمة من فوق لا تقيّدها قيود.

ان الورطة الحالية، هي إلى حد كبير، ناتجة عن حقيقة أن العولمة قد سمحت لرأس المال أن «يقوم بعملية التفاف» على العمال، والحركات الشعبية، والدول ـ الأمم. وثمة حاجة مركزية إلى إيجاد وسيلة للقيام بحركة معاكسة للالتفاف على رأس المال. وهذا ما يصعب أن يكون تقهقراً إلى إطار من الإصلاح الوطني. ووفقاً لما يقول العالم

(12) باتريك بوند «نظرة من جنوب أفريقيا».

الجغرافي ديڤيد هارڤي David Harvey:

«الانسحاب إلى الدولة ـ الأمة كموقع استراتيجي حصري للتنظيم الطبقي والكفاح هو استمالة للإخفاق (وتودد إلى القومية وكل ما ينطوي عليه ذلك). وهذا لا يعني أن الدولة ـ الأمة أصبحت غير ذات موضوع، بل أصبحت ذات موضوع أكثر من أي وقت سابق. ولكن اختيار المقياس اللولبي ليس (إما أو) بل (كلاهما/ و) ولو ان (كلاهما/ و) تنطوي على تناقضات خطيرة»[13].

كان أحد الأمثلة الكارثية لهذا الخطر هو الرد على الأزمة الاقتصادية العالمية في السنتين 1998 ـ 1999. في ذلك الحين انتشرت الحركات الكفاحية جماهيرياً ضد السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي. وتميزت هذه الحركات بالبطولة الخارقة والمعاناة التي لا تخطر ببال، وقامت هذه الحركات على أساس وطني في بلدان مثل كوريا الجنوبية واندونيسيا. ولكنها كانت، إلى حد كبير، معزولة عن بعضها بعضاً ولم تمثل جبهة موحدة أمام

(13) ديڤيد هارڤي «جغرافية قوة الطبقة» في أعمال ليو پانيتش وكولن ليز، «المانيفستو الشيوعية الآن: السجل الاشتراكي 1998» (نيويورك: مطبعة ماتشلي ريڤيو، 1998) ص 72. لشرح مفصل لوجهات نظره، راجع كتاب ديڤيد هارڤي «فسحة الأمل» (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2000).

صندوق النقد الدولي والدائنين الغربيين الذين يمثلهم الصندوق. كانت البلدان المدينة وحركاتها الاجتماعية تنشط عموماً ضمن الساحة الوطنية. وقلما خطرت بالبال فكرة تشكيل تجمع (كارتل) للبلدان المدينة، مع ان مجرد بحث هذه الإمكانية كان من شأنه أن يعطي البلدان المدينة مزيداً من القوة. بدلاً من ذلك، استطاع صندوق النقد الدولي أن يقول لكل بلد «تعاونوا معنا وإلا فإن بلداناً أخرى ستسرق أسواقكم». كان يمكن لاستراتيجية بديلة عابرة لحدود الدول من أجل معالجة الأزمة، أن تعيد تشكيل إطار الحركات الكفاحية بكاملها بطريقة كانت محجوبة بسبب التأكيد على المستوى الوطني وعلى علاقات الدول كل بمفردها مع المؤسسات الدولية.

التوافق والاختلاف في الحركة

كيف تستطيع حركة العولمة من تحت أن تتفادى الانشقاق الوطني التبسيطي مقابل الانشقاق العالمي أو الانشقاق المحلي مقابل العالمي؟

هنالك مساحات واسعة من التوافق ضمن الحركة التي تعارض العولمة من فوق. وهنالك توافق يكاد أن يكون شاملاً للوظائف القسرية التي يمارسها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمصلحة

رأس المال العالمي. وقلة من الناس تعتقد أن هذه المؤسسات يجب أن يكون بإمكانها أن تأمر الحكومات بخفض برامج الصحة العامة أو حظر مقاطعة أنظمة الحكم القمعية. إضافة إلى ذلك، إن معظم الحركة - بتباين حاد مع القوميين الجدد من أمثال بات بوكانان - يؤيد تأييداً قوياً المبادئ التي تشكل أساس الأمم المتحدة، على الرغم من الحاجة الجلية إلى الإصلاح في هذه المنظمة[14]. والواقع ان معظم الناس في بلدان العالم الأول والعالم الثالث يدعمون دوراً أقوى للأمم المتحدة في قوننة الاقتصاد العالمي.

إضافة إلى ذلك، فإن الحركة بكاملها يفترض أنها تؤيد سياسات من نوع برامج التنمية الوطنية والرقابة على العملة. هذه السياسات هي التي تعزز قدرة الحكومات الوطنية على مقاومة قدرة القوى الاقتصادية العالمية. وثمة تأييد واسع

(14) تكوين الأمم المتحدة يمثل دولاً، وليس شعوباً. ان الدول الكبرى مسيطرة على مجلس الأمن. وتكوين الجمعية العمومية حيث لكل دولة صوت واحد يوفر لشعوب العالم تمثيلاً مجحفاً جداً. مع ذلك، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة المعترف على نطاق واسع بأنها توفر حدوداً لأعمال الدول - الأمم. والبلدان الفقيرة تتمتع بأغلبية كبيرة في الجمعية العمومية. والأمم المتحدة هي إحدى المؤسسات النادرة التي تحافظ على نمطٍ من النقاش القائم على أساس المصالح العالمية المشتركة.

لمنح الناس المحليين سلطة الإشراف على حياتهم ومواردهم، وتنظيم العمال والجماعات التي تتعرض للجور في المجتمع المدني، حتى عندما تعارض حكوماتهم الوطنية هذا الأمر. أخيراً، هنالك ما يشبه التأييد الشامل لتنظيم الحركة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية والموحدة للناس في سائر أنحاء الكرة الأرضية.

بيد أن هناك خلافات حادة ضمن الحركة بشأن مدى التشديد على تعزيز التجمعات السكنية المحلية، والحكومات الوطنية، والمؤسسات العالمية. فالبعض يشدد على الحاجة إلى نظام عالمي يوفر الحد الأدنى من الحقوق والمعايير وأشكال جديدة من قوننة الاقتصاد العالمي[15]. وآخرون يشددون على الحاجة إلى استعادة قدرة الدولة ـ الأمة على الإشراف على اقتصادها الوطني. بل إن هناك آخرين يصورون إضفاء الصبغة المحلية ـ أي تعزيز التجمعات السكانية المحلية اقتصادياً ـ كبديل صحيح للعولمة[16]. وبعض الناس يشددون على أهمية الوحدات

(15) يمكن تقسيم الدعاة إلى مثل هذا النظام إلى من يرون أنه ينبثق من الشكل العام للقوة الحالية ممثلاً بمجموعة الدول السبع، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ووزارة الخزانة الأمريكية، ومن يرون أنه يشكل بديلاً ومعارضاً لهذه القوى.

(16) راجع، على سبيل المثال، كتاب مايكل شومان «التوجه محلياً: =

التي لا تمثلها الحكومات بوجه عام، مثل المناطق التي دون الدولة أو أعلى من الدولة أو الجماعات القبلية، والاثنية، والدينية، واللغوية التي قد تتجاوز بوجودها حدود الدولة الوطنية.

وبموازاة هذا التوتر هنالك التباين بشأن الأدوار الصحيحة للدولة والمجتمع المدني. فاستعادة سلطة الحكومات على الشركات الكبرى والأسواق هي بالنسبة للبعض هدف أساسي. بينما يرى آخرون أن تعزيز قوة العمال، والتجمعات السكنية، واللاعبين الآخرين في

= التجمعات السكانية المعتمدة على ذاتها في العصر العالمي» (نيويورك، المطبعة الحرة، 1998). إن النزاع بين المحلية والبدائل الوطنية للعولمة يبرز بروزاً حاداً بواسطة الجدل الدائر حول هيئة التفتيش الجديدة التابعة للبنك الدولي، التي يستطيع المتأثرون تأثيراً مباشراً ببرامج البنك الدولي أن يلجأوا إليها من فوق رؤوس حكوماتهم. لقد أبطل مجلس إدارة البنك الدولي قرار قيادة البنك بمنع تنفيذ خطة إعادة الاستيطان في مقاطعة كنغاي التي كان من شأنها أن تؤثر في سكان التيبت الذين كانوا يستخدمون المنطقة تقليدياً. والقرار، الذي استند إلى تقرير معاكس أعدته هيئة التفتيش، قد ساندته الولايات المتحدة وبلدان أخرى من العالم الأول وعارضته الصين ومعظم الدول النامية. راجع جوزيف كاهن، في مقالته «البنك الدولي يرفض اقتراح الصين لإعادة توطين المزارعين». نيويورك تايمز، 8 تموز/يوليو 2000. للاطلاع على خلفية موضوع هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي راجع مقالة جي سن بعنوان «عالم للربح - ولكن أي عالم هو؟» في كتاب جون فوستر وأنيتا أناند «على كل حال، لمن هذا العالم؟: المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والمستقبل متعدد الأطراف» (أوتاوا، جمعية الأمم المتحدة في كندا، 1999) الصفحات 337 - 90.

المجتمع المدني ـ ضد حكوماتهم وكذلك ضد القوى الاقتصادية العالمية ـ هو في الأهمية ذاتها بل أكثر أهمية.

وأبعد من هذه المسائل ذات المضمون الهام، هنالك ما يمكن أن يسمى خلافات في الموقف. فالبعض يتخذ موقف مقاومة العولمة، وهؤلاء هم القائلون: علينا أن نحارب قوى العولمة إلى أن نبيدها أو على الأقل إلى أن تستسلم وتولي الأدبار. آخرون يتخذون موقف الاستعادة: وهؤلاء هم القائلون: علينا أن نعود إلى عالم لا يضطر تجمّعنا السكاني أو بلدنا إلى أن يشعر بالقلق جراء هذه القوى العالمية، وهؤلاء اللاعبين العالميين. والبعض (ونحن منهم) يتخذون موقفاً أكثر ترحيباً تجاه التواصل العالمي المتتالي من حيث المبدأ ولكنهم يسعون إلى إعطائه شكلاً مختلفاً جداً.

إن هذه الخلافات لا تقع ضمن دائرة الإدراك فحسب، بل هي كثيراً ما تشتمل على عنصر عاطفي قوي مرتبط بمدارك الهوية الشخصية أو الجماعية. فالناس المختلفون عن بعضهم بعضاً يضعون قيماً مختلفة لقوة لفظ كلمة لا، وللرغبة في حماية العلاقات والمثل المعرضة للأخطار والانفتاح على تجارب وصلات جديدة.

هذه الاختلافات تنطوي أيضاً بصورة ضمنية على

تحالفات مختلفة. على سبيل المثال، يسعى البعض في الحركة العمالية الأمريكية نحو تحالف مع الحزب الديموقراطي الذي يمثله كلينتون وآل غور، على الرغم من الاعتراف بسيطرة مصالح الشركات العالمية على هذا الحزب، بحجة ان تحالفاً من هذا القبيل يمكن أن يكون واسطة الجمع بين اليد العاملة ووسائل حماية البيئة في قواعد التجارة الدولية. إن بعض المشاركين في حركة حماية المستهلك قد أوجدوا قضية مشتركة مع اليمين القومي، ممثلاً بأشخاص من مثل پاتريك بوكانان، بحجة أن ذلك يعبر عن رفض العولمة، والمؤسسات الاقتصادية العالمية وسلطة الشركات الزائدة عن الحد[17].

بديل متعدد المستويات

إن المعارضة الموجودة بين تعزيز المؤسسات المحلية، والوطنية، والعالمية، قائمة على أساس فرضية منطقية زائفة هي: إن ازدياد القوة على أحد مستويات الحكم هو بالضرورة انتزاع قوة الناس على مستويات أخرى. أما الآن فالعكس تماماً هو الصحيح. إن تعزيز سلطة السكان المحليين وعلى مستوى الدولة وتعزيز العمل السياسي على هذين

(17) راجع ريان ليزا «الرجل الذي وراء الثورة ضد التجارة الحرة: الشريك الصامت» نيوريپابليك، 10 كانون الثاني/ يناير 2000.

المستويين يتطلب الآن درجة من القوننة العالمية والحكم العالمي. وهذان أبعد ما يكونان عن الانشقاق، بل هما متكاملان. والعولمة من تحت تتطلب إطاراً يقرّ بالتكامل.

لقد سلب رأس المال العالمي السلطات العائدة حقاً إلى الناس وممثليهم في الحكومة. والتحدي يتمثل في أن يؤسس الناس مزيداً من الإشراف على حياتهم الاقتصادية بواسطة تأسيس إشراف أقوى على رأس المال العالمي. وهذا بالتالي يتطلب دوراً حكومياً أقوى ومزيداً من التنظيم في المجتمع المدني على كل مستوى، بدءاً من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. ومستويات العمل هذه المتنوعة، والتي هي أبعد ما تكون عن التنافس، يمكنها فعلاً أن تكون مساندة لبعضها بعضاً. والحقيقة أن البرامج التي تستدعيها الحاجة على كل مستوى لا يحتمل أن تنجح مدة طويلة ما لم تكملها سياسات وبنى مساندة على المستويات الأخرى.

لنتأمل، على سبيل المثال، مسألة تعزيز السلطة محلياً. فمن عجائب التقديرات أن تعزيز السلطة محلياً في الولايات المتحدة كان موضوعاً رئيسياً بالنسبة لذلك الجانب من اليمين الأشد محاباة للرأسمالية العالمية. فنحن نجد أن نيوت غنغريتش Newt Gingrich وهو جمهوري محافظ ورئيس لمجلس النواب الأمريكي، شن حملة من أجل إلغاء

الأنظمة الفيدرالية التي «تتدخل» في أعمال الولايات المتحدة والبلديات. وبطبيعة الحال، فإن الغاية الحقيقية من هذه النزعة المحلية الكاذبة هي القضاء على القوانين التي تؤسس لحد أدنى من الأجور ومعايير الطبقة العاملة، والمحافظة على البيئة، وخفض الفقر، وحماية حقوق النساء وحقوق الأقليات المقهورة، والمعاقين، ونقابات العمال. إن «تعزيز سلطة المجتمعات السكانية المحلية» يعني وضعها تحت رحمة الشركات الكبرى وأرباب المال الأقوياء. وهو يعني أيضاً الإيقاع في ما بينها ودفعها إلى سباق نحو الحضيض. ومن الواضح ان القوننة على صعيد الدولة، والتي تحمي الحد الأدنى من المعايير وتحد من السباق نحو الحضيض، إنما تقوي قدرة الناس في التجمعات السكانية المحلية على التحكم بحياتهم بدلاً من أن تقوضها.

ويمكن أن يصح ذلك عالمياً. ففي حين أن القواعد والسياسات التي يفرضها حالياً صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية تعزز سلطة الشركات الكبرى وتضعف سلطة الناس على كل مستوى، إلا أن هذا لا يعني أن المؤسسات والسياسات العالمية المختلفة لا يمكن أن يكون لها التأثير المعاكس. على سبيل المثال، فإن الاتفاقيات الدولية التي تخفض الغازات المدمرة لطبقة

الأوزون وتسبب سخونة الكرة الأرضية، يمكنها أن تحمي التجمعات السكانية المحلية والبلدان من تدمير البيئة. وإن المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تنظم الطلب العالمي وتدفقات النقد دولياً، من شأنها أن تعزز قدرة الحكومات الوطنية على تنظيم اقتصادياتها. والشروط التي تتضمنها اتفاقيات التجارة الدولية بشأن البيئة واليد العاملة يمكنها أن تضع حدوداً للسباق نحو الحضيض. كذلك هو الأمر بالنسبة للاتفاقيات التي تعقدها نقابات العمال مع الشركات الكبرى والتي تضع مواصفات الحد الأدنى للأوضاع عالمياً. ان القوانين الدولية القابلة للتنفيذ بشأن سلوك الشركات الكبرى يمكنها أن تخفض قدرة هذه الشركات على إملاء شروطها على البلدان والتجمعات السكنية[18].

(18) إن مقاربة متعددة المستويات من هذا القبيل تسمح بتحليل متبدل للميدان الاستراتيجي. مثلاً، من المتفق عليه على نطاق واسع في الحركة أن التعديل الهيكلي يجب إلغاؤه. ولكن هل هذا معادل لإلغاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟ أم أن لهما وظيفة شرعية ما؟ على سبيل المثال، إن أصل الوظيفة الكينيزية (نسبة إلى جون كينيز) لصندوق النقد الدولي من حيث ضمان ألا تؤدي اختلالات التوازن النقدي على المدى القصير إلى تخفيضات تنافسية في قيمة العملات، هي على أقل تقدير ضرورية الآن بقدر ما كانت ضرورية في زمن جون مينارد كينيز، ولو من أجل جعل «الكينيزية الوطنية» ممكنة. والواقع ان هذه الوظيفة تحتاج إلى التوسع، ولكن أيضاً إلى وضعها تحت إشراف مراقب أكثر ديموقراطية، كالأمم المتحدة مثلاً. وعلى غرار ذلك، ثمة حاجة إلى آلية ما لتنظيم مجمل =

إن مثل هذه القوننة العالمية المستوى هي جوهرية إذا ما أردنا تدجين قوى العولمة. هذه النقطة تغيب عن بال الذين يرون في العولمة مجرد مسألة قوة أعظم للمؤسسات الاقتصادية الدولية. فالعولمة لم تسببها منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (رغم أنهما قامتا بتسريعها). ثم إن العولمة ستستمر حتى لو ألغيت هذه المؤسسات.

إن النتيجة المحتملة لزوال القوننة الاقتصادية ما فوق الدول، إزالة كاملة، ليست ممارسة أصلية لحق تقرير المصير وطنياً، بل هي حرب اقتصادية يشنها الجميع على الجميع. إذ عندما تمارس كل دولة سياسات اقتصادية ذات صبغة قومية، سيحذو الآخرون حذوها في تصعيد الحروب التجارية. وعندما تنعدم وسائل تنظيم الطلب على السلع، يصبح أمراً أكثر احتمالاً أن يعقب ذلك ركود اقتصادي عالمي.

= الطلب عالمياً، وفق الخطوط التي رسمها وزير المالية الألماني السابق أوسكار لافونتين في مقترحاته الخاصة بتنسيق سياسات النماء، بداية لحالة خاصة من ثم لإعطائها صفة المؤسسة. ومن الواضح أن زمن ذلك لم يحن بعد، ولكن لو حدثت أزمة أعمق ووضعته على جدول الأعمال، فقد تبين حركة العولمة من تحت أن هذه المقترحات جديرة بالتأييد الحاسم. إن إلغاء البنك الدولي مرفوض على نطاق واسع حتى من قبل الكثير من المناضلين نقاد التعديل الهيكلي بحجة أن البلدان الأشد فقراً لا تحافظ على بقائها إلا بمساندة من البنك الدولي.

ولا تحتاج معالجة هذه المشاكل إلى دولة عالمية ذات مركزية. والحقيقة، إن صعوبة تأسيس مؤسسة من هذا القبيل والصعوبة التي لا تقلّ عنها أهمية في جعلها خاضعة للمساءَلة بطريقة ديموقراطية، إنما تجعلان من هذه الدولة هدفاً مشكوكاً في إمكانية تحقيقه بالنسبة لدعاة العولمة من تحت. غير أن القوننة ما فوق الدول لا تتطلب مثل هذه المركزية، إذ إن نمط تشابك السلطة والولاءات المتعددة التي تظهر الآن إلى حيز الوجود، توحي بإمكانية نشوء نظام من أعمال التدقيق والتوازنات ضمن النظام السياسي العالمي الذي يخرج إلى الوجود[19]. وفي هذا الصدد قال الأستاذ والناشط الفلبيني ما يأتي:

> «إن ما نحتاج إليه الآن ليس مؤسسة عالمية ذات طابع مركزي، جرى إصلاحها أو لم يجرِ إصلاحها، بل نحتاج إلى إلغاء التمركز والمركزية في سلطة المؤسسة وخلق نظام تعددي من المؤسسات والمنظمات المتفاعلة مع بعضها بعضاً والمعرَّفة تعريفاً واسعاً، واتفاقيات وتفاهمات مرنة»[20].

(19) في نهاية الأمر، قدرة الناس على تنظيم أنفسهم للإشراف على المؤسسات السياسية هي الضمانة الوحيدة للمساءلة الديموقراطية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني أو المستوى العالمي.

(20) والدن بيلّو «إصلاح منظمة التجارة العالمية هو جدول الأعمال الخطأ» =

بدلاً من إقامة مستويات سلطة معاكسة محلية، ووطنية وعالمية ومستويات أخرى معاكسة، يجدر بالمدافعين عن العولمة من تحت أن ينادوا بتعزيز كل من الدولة والمجتمع المدني على كل مستوى من هذه الوظائف التي لا علاقة لها بالسوق ولكنها ضرورية لحماية الناس والكوكب الذي نعيش عليه. ان الناس بحاجة إلى تقويتهم عند كل مستوى في مواجهة الشركات الكبرى والسوق. أما الوظائف التي لا علاقة لها بالسوق والتي تدعو إليها الحاجة، فيجب المبادرة بها عند أي مستوى مناسب، في الدولة و/أو المجتمع المدني، بطرق تعزز حركة الطبقة ذات المستوى الريفي والارتقاء بالذين في الحضيض[21].

= في كتاب كيڤين داناهير وروجر بورباش «عولموا هذا: المعركة ضد منظمة التجارة العالمية وحكم الشركات» (مونرو، ولاية مين، مطبعة كومون كوريج، 2000) ص 117.

(21) هذه الوظائف يجري بحثها بتفصيل أوسع في الفصل السادس «مسودة برنامج عالمي». معظم هذه الوظائف يمكن القيام بها، إلى درجة ما، على مستويات مختلفة إما من قبل الدولة أو من قبل المجتمع المدني. مثلاً، تنظيم الأجور من قبل النقابات والحكومة يخرج العمال من المنافسة. بإمكان المصارف الحكومية أو غير الحكومية أن تزود المناطق الفقيرة برأس المال. وبرامج التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون للقطاع العام (مثل مجلس إدارة مشروع لندن الكبرى الكلاسيكي التابع لمجلس لندن الكبرى) أو للقطاع الخاص (على غرار تعاونيات موندراغون في إقليم الباسك في إسبانيا).

الرفـد

إن مقاربة وظيفية متعددة المستويات من هذا القبيل قد جرى تلخيصها بـ «مبدأ الرفد». وفي حين أن هذا المبدأ قد صيغ بطرق مختلفة، فهو ينص في جوهره على أن القرارات يجب اتخاذها «عند أقرب ما يمكن إلى موقع النشاط الفعلي الذي هو موضوع اتخاذ القرار»[22]. إن لجنة البيئة التابعة للبرلمان الأوروبي تصف الرفد بأنه «المبدأ الذي بموجبه تبلغ المشاركة الديموقراطية حدها الأقصى في صنع السياسة، والتنفيذ، وتطبيقها، والذي بموجبه تتخذ القرارات على المستوى الأكثر محلية»[23]. ويوضح العالم في السياسة جوزيف هنري جوپيل Joseph Henri Jupille:

(22) إليز باولدينغ «الانتماء الإثني والأوامر البناءة الجديدة» في كتاب بريشير «رؤى عالمية» ص 210.

(23) جوزيف هنري جوپيل «السيادة، والبيئة، والرفد في الاتحاد الأوروبي» في كتاب ليفتين «اخضرار السيادة في السياسة العالمية» ص 243. لاحظ أن مبدأ الرفد يمكن استخدامه كأساس لمؤسسات أعلى مستوى من أجل تخليها عن مسؤولياتها وإعطاء سلطات أعلى للمستويات الأدنى في حالات الفشل. إن جزءاً من «جدول أعمال تفويض السلطة محلياً» لدى المحافظين في الولايات المتحدة قوامه إعطاء البلديات مسؤولية أكبر بدون توفير الموارد المالية التي تحتاج إليها للنهوض بتلك المسؤوليات. ان «مبدأ الرفد» قد استعانت به حكومة جنوب أفريقيا عند امتناعها عن التدخل في المشاكل الميؤوس من حلها لدى مجالس البلدات التي أثقل كاهلها تراث نظام الأپارتيد.

«إن الرفد في أساسه يفصل بين السياسة والأرض.. ووفقاً لمبدأ الرفد فإن السلطة والقوة والاستقلال الذاتي، هي عناصر قد تستقر في فسحة محصورة كأنها فرد واحد، وفي فضاء واسع كأنه الكرة الأرضية بكاملها. ان السلطات السياسية تتداخل وتسكن في المساحة ذاتها، والعلاقة بينها ليست تراتبية، إنها علاقة ترابطية بدلاً من أن تكون ساكنة»[24].

وبموجب مبدأ الرفد، «قد يحدث توزع في السلطة أو تحدث مركزية في السلطة، تبعاً للمسألة التي هي قيد البحث». ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال:

«عندما يدعو الرفد إلى مقاربة (من الاتحاد الأوروبي) إلى نقل شحنات النفايات عبر الحدود أو يدعو إلى مسائل بيئية ذات أهمية عالمية، فإنه قد يستبعد، من ناحية أخرى، اتخاذ إجراء بشأن مسائل كنوعية مياه الاستحمام (المحلية)»[25].

يجب أن تكون الحكومات هي الجهات المسؤولة عن مياه الاستحمام المحلية أو المسائل البيئية العالمية، وحتى لو

(24) جوپيل ص 242. يختلف الرد عن الفدرالية الكلاسيكية من حيث إن الوظائف وليس السلطة موزعة على مستويات مختلفة في النظام. وقد توجه الكثير من الأنظمة الفدرالية الحديثة، ومن ضمنها حكومة الولايات المتحدة، نحو الرفد.

(25) جوپيل ص 243

كانت هذه الجهات جزءاً من النظام الحكومي، فإنها بحاجة إلى سلطات معينة، ولكن ليس إلى كامل بهارج الدولة.

خلاصة القول، إن حركة العولمة من تحت يجب أن تعرض رؤية إيجابية من نوع مختلف، لنظام عالمي، وشكل متعدد المستويات يعزز سلطة الناس الذين هم على المستوى الريفي. أحد المبادئ المرشدة يجب أن يكون السير على طريق تآزر الفعل بين المستويات، ومتابعة التبدلات بطرق تدعم بعضها بعضاً على مستويات مختلفة. وهذا يشمل تعزيز جوانب معينة لكل من الحكومة والمجتمع المدني على كل مستوى، بينما يقيد الجوانب الأخرى. وهو لا يشمل فقط السياسة العامة على مستويات مختلفة، بل يشمل أيضاً الحركات العابرة للدول في المجتمع المدني التي تهدف إلى تحويل أشكال البنى القائمة، بحيث تبدأ في معالجة المشاكل الحقيقية المتعلقة بإعادة توزيع الثروة والسلطة وحماية الناس والكوكب الذي نعيش عليه[26].

الدول والناس في عصر العولمة

الحديث في مستويات الحكم ليس إلا جزءاً من حوار

(26) للاطلاع على المزيد من الشرح الملموس والأمثلة على ما يعنيه ذلك عملياً، راجع الفصل السادس أدناه.

حول أساسيات السلطة السياسية التي تقوم العولمة من تحت بتوليدها. وهذا الحوار يعيد تعريف المفاهيم الأساسية لسيادة الدول وحقوقها وواجباتها، وسيادة وحقوق وواجبات المؤسسات الدولية والمواطنين.

تجري إعادة تعريف السيادة بأنها ليست الحق المطلق للدول، بل هي حق للشعوب على مستويات متعددة. على سبيل المثال، إن البيان الذي صدر عقب سياتل ووقعته مئات من المنظمات حول العالم («منظمة التجارة العالمية ـ تقلُّص أو غرق») دعا إلى «سيادة الشعوب وإلى اتخاذ القرارات ديموقراطياً على الصعيد الوطني وما دون الوطني»[27]. هذا التعبير يعيد تعريف السيادة بأنها سلطة نسبية وليست سلطة مطلقة.

إن حق الإنسان، فرداً أو مجموعة، في أن يكون مؤثراً في اتخاذ القرارات التي يتأثر بها، ينظر إليه، أقل فأقل، على أنه محصور بحق المواطنين في التأثير على حكومتهم[28]. هذا المفهوم الموسع لحق الإنسان في

(27) «منظمة التجارة العالمية ـ تقلُّص أو غرق» متوفر في قسم منظمة التجارة العالمية على موقع المواطن العام على شبكة الإنترنت.

(28) هذا يمكن رؤيته، مثلاً، في تزايد اللجوء إلى المحاكم لتحدي إجراءات الشركات الكبرى في البلدان الأخرى وفي هيئة التفتيش الجديدة =

المشاركة في اتخاذ القرار، قد وصف بأنه «ديموقراطية شاملة لا تعترف بحدود»: «حق الناس في التدخل في أي قرارات يتأثرون بها، وتعديلها، وقوننتها، وفي النهاية التحكم بها»[29].

= التابعة للبنك الدولي. ووفقاً لما تنبأ به العالم هيدلي بول في سنة 1977: «إذا مضينا بها إلى حدها الأقصى المنطقي، نجد أن نظرية حقوق الإنسان وواجباته بموجب القانون الدولي هي نظرية تهدم كامل المبدأ القائل إن البشرية يجب تنظيمها كمجتمع من الدول ذات السيادة. لأنه إذا كانت حقوق كل إنسان يمكن تأكيدها على المسرح السياسي العالمي بالرغم من ادعاءات الدولة التي ينتمي إليها أو بالضد منها، وكانت واجباته معلنة بغض النظر عن مكانته كخادم لتلك الدولة أو كمواطن فيها، عندها يكون وضع الدولة ككيان له السيادة على مواطنيه، ومخوّل أن يطلب منهم الطاعة، قد أصبح عرضة للتحدي، ويصبح تكوين مجتمع الدول ذات السيادة في خطر. إن الطريق سالك لتقويض مجتمع الدول ذات السيادة نيابة عن المبدأ التنظيمي البديل للتجمع السكاني الكوني. «المجتمع الفوضوي» ص 146.

(29) موتو إتشيو «من أجل تحالف الأمل» في كتاب بريشير «رؤى عالمية» ص 156. ان مقاربة موتو تقطع الصلة القائمة منذ زمن طويل بين أرض الشعب والسيادة. فالنظريات التقليدية عن السيادة الشعبية مفعمة بالصعوبة من حيث من هم الذين يجب اعتبارهم «شعباً» وكيف ينبغي أن تخصص منطقة من الأرض لمثل هذه الجماعة. ان النظرية التي انبثقت أصلاً عن الثورة الانكليزية هي عدم إعطاء السلطة للشعب بل تسويغ سلطة برلمان يمثل نبلاء أصحاب أرض. للاطلاع على أصول وبعض المناقشات ضمن نظرية السيادة الشعبية، راجع إدموند مورغان في كتابه «اختراع الشعب: نشوء السيادة الشعبية في انكلترا وأمريكا» (نيويورك، نورتون، 1988).

إن التوتر القائم بين حقوق السيادة الثابتة تاريخياً للدول من جهة، وحاجات الناس والبيئة في عصر العولمة من جهة أخرى، يتطلب مفهوماً معدلاً للشرعية السياسية، وهو مفهوم أساسه واجب الحكومة على كل مستوى لحماية حقوق الإنسان والبيئة. هذا التحول وجد له انعكاساً جزئياً في كلام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، الذي قال «إن العولمة والتعاون الدولي يغيران فهمنا لسيادة الدولة: فالدول الآن لها مفهوم على نطاق واسع بأنها خادمة شعوبها، وليس العكس»[30].

إن الحكومات، بموجب ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول، ملزمة بحماية حقوق الإنسان لمواطنيها[31]. وهذه تشمل حقوق الطبقة العاملة، والحقوق الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية والثقافية. وتتمتع الحكومات بحق انتهاج السياسات اللازمة للوفاء بهذه الحقوق.

ويعتبر التنسيق الدولي والمؤسسات الدولية، في

(30) كوفي أنان «شرعية التدخل»، فاينانشال تايمز، 10 كانون الثاني/ يناير 2000 ص 19.

(31) هذا يمثل امتداداً للنظرية الديموقراطية الأساسية القائلة «إن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين».

اقتصاد عالمي، ضرورياً في بعض الأوقات، لتمكين الحكومات المحلية والوطنية من الوفاء بصورة فعالة بالتزاماتها نحو شعوبها، وممارسة الحقوق اللازمة للقيام بذلك. وهكذا فإن إعادة تعريف حقوق الدول وفقاً لجذورها الراسخة في مسؤولياتها، تعود بنا إلى تعزيز مفهوم النظام العالمي المتعدد المستويات.

السلطات غير الشرعية

تعتمد شرعية الدول وبالتالي حقوقها السيادية على تمثيلها الفعلي لشعوبها ووفائها بواجباتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان وحماية البيئة، وهذه هي حدودها. بيد أن الدول، في حقيقة الأمر، معرضة إلى حد كبير وبصورة متزايدة للإفساد والقهر من جانب الشركات الكبرى العالمية، بحيث إنها تمثل هذه الشركات أكثر مما تمثل شعوبها. وحالياً، قليل هو عدد الدول التي تستطيع أن تبرهن أنها ليست دولاً غير شرعية أو خارجة على القانون، هذا إن كان ثمة وجود لأي دولة ينطبق عليها ذلك.

أما القول إن المؤسسات العالمية تمثل دولاً، فلأنها تمثل، إلى درجة كبيرة، الشركات الكبرى العالمية التي سلبت الحكومات قدرة الإشراف عليها. لذلك فإن شرعية

المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لا يمكن تبريرها بمجرد التأكيد ان سلطتها أنيطت بها من قبل دول شرعية. فرئيس صندوق النقد الدولي المتقاعد ميشيل كامديسو قال لأحد المراسلين الصحفيين: «إذا كان هناك من هو صوت الشعب، فهو أنا. لقد انتخبت من قبل 185 بلداً. أنا من يستطيع ادعاء الشرعية»[32]. ولكن قبول نظرية من هذا القبيل يتناقص أكثر فأكثر. وقد جاء في أحد التعليقات: «إن رد فعل كامديسو - دعك عن إظهار عجرفته التي تقطع الأنفاس - يبرز الخلل القاتل في نظام الأمم المتحدة: إنه يقوم على أساس افتراض شرعية الحكومات». ولكن «النخبة تعلم أن ثمة أزمة شرعية في المؤسسات والحكومات».

إن شرعية الدول والمؤسسات الدولية كلتيهما موبوءتان بالفساد، والتسلط العدواني والانحياز. ولذلك يجب على الشعب - في هذه الحالة الشعب في العالم - أن «يغيّرها أو يلغيها». وإذا أخذنا هذا الواجب في الاعتبار، يجب أن يكون هناك حق القيام بالعمل اللازم للقيام به. علاوة على

(32) «أونكتاد 10»: الفطائر، والوعاظ والشعراء» تركيز على التجارة 46 (شباط/ فبراير 2000) موجود على شبكة الانترنت.

ذلك، فإن هيكليات المؤسسات، والممارسات، والقوانين المزعومة التي تعرقل مثل هذا العمل أو تعاقب القائم به، هي غير شرعية وغير دستورية بحكم تكوينها. إنها لا تمثل سوى القوة الخارجة على القانون والعنف.

هذه المفاهيم تعطي شرعية الإنسحاب من الموافقة من النوع، الذي يوفر القوة التي هي أساس الحركات الاجتماعية كما رأينا في الفصل السابق.